سياسة آليات الرقابة والاشراف

تم الاعتماد بمجلس إدارة جمعية التنمية الأسرية بمنطقة الباحة مَعين والمعتمد لدى المركز الوطني لتنمية القطاع الغير ربحي بخطاب تشكيل المجلس رقم NBM 015268 في تاريخ: ٢٠٢٣/١٢/١٤م والمعاد تشكيله بخطاب رقم EBM 018943 بتاريخ: ٢٠٢٤/٠٩/٢٤م حتى تاريخ:٢٠٢٧/١٢/١٤م

المملكة العربية السعودية
جمعية التنمية الأسرية بمنطقة الباحة (معين)
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
برقم ٣٩٠
تحت اشراف مركز التنمية الاجتماعية بالباحة

تم التحديث والاعتماد بمحضر مجلس الإدارة رقم:٠٢ - ٢٠٢٤م بتاريخ: ٢٠٢٤/٠٦/١٢م، وبقرار اداري رقم:٢٠٢٤-٩٤ بتاريخ:٢٠٢٤/٠٦/٢٥م

باركود الاطلاع على الاعتمادات والتعديلات

المقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والاشراف تعد مطلبا أساسيا من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعززمن ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

نطاق العمل وقابلية التطبيق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقا للأنظمة.

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة واشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، على الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

المسؤوليات

أولاً: المسؤوليات التنفيذية الرقابية:

١. متابعة الجمعية، وتقديم التوجيه وحل الإشكالات.
٢. إعداد تقارير دورية عن أداء الجمعية ورفعها لمجلس الإدارة.
٣. الإشراف المالي الجمعية، والتأكد من سلامة اتباع الأنظمة القانونية و أنظمة الأمن والسلامة.
٤. الاطلاع على الطلبات والمبادرات التي تتقدم بها اقسام الجمعية، وعرضها على مجلس للإدارة للنظر فيها لاعتمادها أو الاعتذار عن قبولها بحسب المصلحة وما تقتضيه رسالة الجمعية وأهدافها.
٥. المتابعة الدائمة للأعمال الإدارية والمالية داخل الجمعية وفي المراكز التابعة لها، وتفعيل دور التقارير بمختلف أنواعها لهذا الغرض، حيث إن الجمعية تعتمد على التقارير اعتمادًا كليًا في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لكونه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف و اتخاذ الإجراءات اللازمة، ويجب إعداد التقارير بطريقة جيدة وواضحة وبصفة دورية

ثانياً: مسؤوليات التنفيذية للمبادئ:

تحرص الجمعية على تكامل نظام الرقابة وسهولته وبساطته ليكون سهل الفهم للجميع ليسهموا في الحصول على النتائج المناسبة، والحرص على سهولة تبادل التقارير بجميع أنواعها يُحتِّم تداولها إلكترونيا عن طريق الإيميلات الرسمية لإداري الجمعية.

كما أن دقة المعلومة وموثوقية مصدرها أمر مهم؛ لأنها تساعد على صنع القرار الصحيح و اتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

أولاً الرقابة

- **التقارير الإدارية:**

أن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف و اتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب أعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

- التقارير الدورية

وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفه: يومية، أسبوعية، أو شهريه أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.

- تقارير سير الأعمال الإدارية

وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

- تقارير الفحص

وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

- تقارير قياس كفاءة العاملين

وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرون لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل وغيرها من المعايير الواضحة والمناسبة للجمعية.

- المذكرات والرسائل المتبادلة

وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

- **التقارير الخاصة**

١. تقارير الملاحظة الشخصية.
٢. تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
٣. مراجعة الموازنات التقديرية.
٤. متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
٥. مر اقبة السجلات والمر اقبة الداخلية.
٦. مر اقبة السيروفق معايير نظام الجودة.
٧. تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانيا: المبادئ

- مبدأ التكاملية

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللو ائح التنظيمية والخطط الاستر اتيجية والتنفيذية في الجمعية.

- مبدأ الوضوح والبساطة

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

- مبدأ سرعة كشف الانحر افات والابلاغ عن الأخطاء

أن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحر افات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحر افات والأخطاء

- مبدأ الدقة

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم و اتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

ثالثاً المر اقبة الداخلية:

هو نظام يضمن مجموعة عمليات مر اقبة مختلفة من مالية وإدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في الجمعية، وبهدف التأكد من سلامة العمليات بما يضمن منع الاختلاسات والمحافظة على الأصول وكذلك التأكد من دقة البيانات والمعلومات المتوفرة للإدارة جمعية مَعين للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وتشمل وسائل المر اقبة الداخلية ما يلي:

- الضبط الداخلي:

هو الإجراءات التنظيمية الإدارية والمحاسبية التي بموجبها يتم تنفيذ وضبط العمليات التي تقوم بها الوحدة تلقائيا وبصفة مستمرة، ويضمن ذلك تقسيم العمل وتوزيعه وتنظيمه وتحديد الاختصاصات والواجبات، والفصل بين الوظائف والمسئوليات، والتأمين على الأصول، والتفتيش المفاجئ واستخدام وسائل الرقابة المزدوجة، وتدريب الموظفين وغيرها.

- المراجعة الداخلية:

هي الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها مجموعة من موظفين الجمعية تعينهم الإدارة بغرض فحص وتقييم الأنشطة المختلفة للجمعية والتحقق من صلاحية النظم والسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة وصحة تطبيقها.

- رقابة الموازنة:

وتتمثل في وضع خطة مالية مستقبلية تحدد أهداف الجمعية، ويتم مقارنتها لاحقا بما تم تنفيذه فعلاً ودراسة وتحليل الانحر افات.

نتائج الرقابة الداخلية:

إن تحقيق أقصى فعالية ممكنة للرقابة الداخلية يتطلب خفض المخاطر وتعظيم الإنتاجية والمصداقية وتعزيز السلوك السليم، وتجنب المحسوبية ووضع الأشخاص المناسبين في الأماكن المناسبة لهم، وذلك حسب مؤهلاتهم العلمية والشخصية، مما يزيد ثقة المجتمع المحيط بالجمعية ويضمن رضى أصحاب المصلحة بالجمعية، ويحقق الثقة العالية بين العملاء، ويحقق رضى الموظفين، ويحفظ السمعة الطيبة للجمعية، وبالتالي يتم تحقيق رؤية ورسالة الجمعية وأهدافها الاستر اتيجية.